

“ خلاصة كتاب ”

دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية

إصدار مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)

زاد التنمية

إصدار : معهد العمران للدراسات وبناء القدرات
تمويل: مؤسسة نهد للتنمية



(الفكرة والأهداف)

انطلاقاً من خطتها الاستراتيجية (2020 - 2024) وفي إطار الهدف الاستراتيجي (الإسهام في تحسين ممارسات العمل الإنساني) بادرت مؤسسة نهد التنمية بإطلاق (مشروع زاد التنمية) الذي يُعنى بإصدار الدراسات والأدلة والدوريات المتخصصة في جوانب التنمية المختلفة (الذاتية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ) والذي يهدف إلى:

- 1- تزويد المهتمين والمشتغلين بالعمل التنموي والإنساني بالدراسات والأدلة المعرفية.
 - 2- تبادل الخبرات ونشر أفضل التجارب في مجال التنمية.
 - 3- تشجيع الباحثين والكتاب على إنتاج المعرفة.
 - 4- تعزيز الوعي المعرفي بقضايا التنمية في أوساط المجتمع.
- ويأتي هذا المشروع نشر وتوزيع الإصدارات التي ينتجها؛ من خلال تسهيل الحصول عليها والاستفادة منها لجميع الأفراد والمنظمات (غير الربحية) والقطاع الحكومي والقطاع الخاص، وإتاحتها في الموقع الرسمي للمؤسسة من خلال خدمة التحميل الإلكتروني.
- ويتضمن المشروع، مجموعة من الإصدارات المعرفية، أبرزها:
- * ملخصات الكتب.
 - * نشرة دورية.
 - * أدلة إجرائية ومعرفية في مجال العمل التنموي * نشر الدراسات والأبحاث.
- تأمل المؤسسة - من خلال هذا المشروع - مساندة ودعم المنظمات غير الربحية - على وجه الخصوص - التي تعاني من مشكلات عديدة تعيق عملها، تتعلق معظمها بأساليب ووسائل العمل ومنظومة المعرفة المؤسسية اللازمة لإحداث تدخلات ذات أثر تنموي وإنساني في المجتمع، يضمن استدامة هذه المنظمات واستمرار وجودها؛ الأمر الذي يتطلب المساهمة في التطوير المؤسسي لقدرات الأفراد المهتمين والمشتغلين في المنظمات غير الربحية بالأدلة وأنظمة العمل والإصدارات المعرفية الدورية.
- تنفذ المؤسسة هذا المشروع بالشراكة مع معهد العمران للدراسات وبناء القدرات.

معهد العمران للدراسات وبناء القدرات

الرؤية:

التميز في الدراسات وبناء القدرات المواكبة لاحتياجات الحاضر والمستقبل محلياً وخارجياً.

الرسالة:

نعمل على بناء القدرات الفردية والمؤسسية الفاعلة من خلال تقديم البرامج التدريبية وإصدار الدراسات البحثية والتطويرية وفق أفضل المنهجيات والمعايير.

الأهداف:

1. تطوير مهارات المتدربين بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل.
2. تلبية احتياجات المنظمات في بناء القدرات والتطوير المؤسسي.
3. الإسهام في نشر المعرفة من خلال إصدار الدراسات البحثية والتطويرية.
4. تعزيز التنسيق والتعاون المشترك مع المنظمات المحلية والدولية في مجال التدريب والدراسات.
5. تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي مستدام.

مميزات المعهد:

1. بيئة تعليم ممتعة وخلاقة للتطوير.
2. تطبيق منهجيات وأساليب تدريب متميزة وعملية.
3. مدربون مؤهلون ذوو كفاءة وخبرة.
4. برامج ودراسات بحثية وتطويرية وفق أفضل المنهجيات والمعايير.
5. نحظى بثقة وشراكة منظمات مؤثرة في المجتمع.

مقدمة

ارتبط مفهوم التنمية بالنقد الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور الخدمات الصحية والتعليم وما شابه ذلك.

وعلى هذا، تعدّ التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة؛ فالتنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلى القبول الإداري لأفراد المجتمع، وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتيًا؛ لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلًا من الاستعانة بالغير والارتهان له.

أشارت بعض الدراسات أنّ الصحافة على مدار تاريخها تتميز عن وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها الهائلة على ممارسة ما يسمى في الأدبيات بالوظيفة الرقابية أو الدور النقدي للصحافة، والذي يتجلى في قيامها بنقد السياسات والتوجهات القائمة، وطرح الرؤى البديلة التي تستهدف إصلاح أوضاع المجتمع وتطويره جنبًا إلى جنب مع قيامها بمراقبة أداء هيئات الدولة ومؤسساتها المختلفة والكشف عن أوجه القصور والانحرافات التي تشوب أداء هذه الهيئات والمسؤولين عنها.

وتمثل الصحافة الاستقصائية أحد أهم وسائل التغيير وأدواته، وأحد أهم وسائل الرقابة الحكومية ونشر قيم الشفافية والنزاهة وقيم المحاسبة وديمقراطية الإدارة ورشدها، وهي القيم والمتطلبات الأساسية التي لا بد أن ترتكز عليها أي محاولة حقيقية للإصلاح والتنمية، وأي جهود وطنية تصبو إلى التغيير والنهوض والارتقاء بالمجتمع ومؤسساته وهيئاته.

وفي هذا العدد (6) - ديسمبر 2020م - نلخص (دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية) وهو من إصدار مؤسسة فريدرش إيبيرت (مكتب مصر) والذي أعده فريق عمل متخصص في مجال الإعلام، يرأس الفريق د. إيناس أبو سيف - عميدة كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية.

ويستعرض الكتاب اتجاهات وأدوار الصحافة الاستقصائية في التغيير والإصلاح في إطار دور الإعلام في قضايا التنمية، ويفصل في مفهوم الصحافة الاستقصائية ومراحل تخطيطها ومتطلباتها. كما يتناول موضوع التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، وأهم المعايير والضوابط الأخلاقية التي تحكم أداءها.

إنّ هذه الخلاصة جهد شخصي يهدف إلى توصيل أبرز أفكار الكتاب (الدليل) للقارئ المهتم بقضايا الإعلام؛ للوعي بها والاستفادة منها، من خلال عرض انتقائي لنصوص وعبارات الكتاب أو تحويلها وتلخيصها بما يتناسب مع السياق والفكرة المعبر عنها. وهي بطبيعة الحال لا تغني عن قراءة الكتاب (الدليل) والاطلاع عليه.

الإعلام وقضايا التنمية:

إنَّ المتتبع لدور وسائل الإعلام والاتصال في العملية التنموية يستطيع أن يرصد تيارين فكريين أساسيين في هذا المجال. ارتبط التيار الأول بفكرة التحديث وفقاً للنموذج الغربي والذي بدأ في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات.

وفي بداية السبعينات ظهرت العديد من الانتقادات التي وجهت إلى الرؤية الليبرالية في التنمية ونظرية نشر المستحدثات، وكان على رأسها أن النظرية السلطوية تتبنى نماذج جاهزة تفرض النموذج الغربي على دول العام الثالث، وأنها توجه الرسائل من أعلى إلى أسفل دون الأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية لهذه الدول، وفي هذا الإطار ظهرت الفلسفة الرائدة للباحث البرازيلي "باولو فيجروه" (1970) الذي ناقش دور الاتصال والإعلام في عملية التغيير الاجتماعي. ارتكزت رؤية "فيجروه" للاتصال والإعلام على أنهما يجب أن يكونا قائمين على الحوار، والمشاركة؛ بهدف دعم الهوية الثقافية وبناء جسور الثقة والالتزام والتمكين.

المجتمع والمستحدثات التكنولوجية:

عندما يقوم المجتمع المحلي بتحديد إحدى مشكلاته تحديداً دقيقاً، ويتخذ قراراً جماعياً تجاه المشكلة التنموية التي يواجهونها، ويضعون خطة تنفيذية، ويقومون بتنفيذها كفريق عمل، فهذه المعطيات أساسية في كيفية تعامل المجتمع المحلي مع قضايا التنمية.

على سبيل المثال عندما تقوم قرية باستخدام آليات الإعلام من أجل التغيير الاجتماعي تكون بذلك قد

قدمت نموذجاً لكيفية التفكير النقدي الجماعي من أجل مواجهة التحديات التنموية.

إنَّ عملية الاتصال والاتصال من أجل التغيير الاجتماعي تعتبر في حد ذاتها هدفاً تنموياً لا يقل أهمية عن مخرجات العملية التنموية.

في هذا السياق ظهر التيار النقدي الثاني، الذي قدم إطاراً نظرياً قائم على فلسفة الإعلام التنموي التشاركي وليس الإعلام والاتصال الناقل للمستحدثات التكنولوجية الحديثة والذي يستند إلى استراتيجيات الإقناع لتسويق هذه المستحدثات. ويؤكد نموذج الإعلام التنموي التشاركي على عدة فرضيات وهي:

1- إنَّ استدامة عملية التغيير الاجتماعي لن تتحقق إلا إذا تمكن الأفراد والمجتمعات المعنية وأصحاب المصلحة من التغيير من العملية الاتصالية ومضمون الرسائل التي يريدون توصيلها.

2- الإعلام والاتصال التشاركي يجب أن يكون آلية؛ لتمكين الرأي العام في المجتمعات المحلية، ويتسم بكونه اتصالاً أفقياً يأخذ في اعتباره جميع الفئات وليس من أعلى إلى أسفل.

3- التأكيد على ضرورة أن يتحول الإعلام من مجرد ناقل للمعلومات من الخارج عن طريق الخبراء الفنيين إلى آلية للحوار والتناظر والمفاوضات في القضايا التي تهم أفراد المجتمع المحلي.

4- التأكيد على أن مخرجات العملية التنموية يجب أن تتعدى مجرد التغيير في سلوك الفرد إلى تغيير العادات الاجتماعية السلبية وتغيير

وسائل الاتصال وما تنشره من مضامين ورسائل اتصالية، ومما تتضمنه هذه الرسائل من قيم وأفكار هي بمثابة السياق العام الذي يمكن أن يعزز عملية التنمية، أو يحول دونها.

إنَّ وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي تلعب دورًا مهمًا في عملية التنمية من خلال نشر الأفكار والمعارف والقيم الحديثة والمتطورة.

وأشارت نتائج الدراسات إلى أنَّ حالة التغيير والنهوض والتحديث التي شهدتها المجتمعات المختلفة، قد أسهمت وسائل الإعلام بدور ملحوظ فيها، حتى ولو أنَّ ثمة انتقادات للكثير من النماذج التي تفسر طبيعة هذا الدور وحدوده.

وظائف الإعلام التنموي في مجتمعات العالم الثالث:

اتفقت معظم الدراسات والأدبيات المعنية بدراسة دور وسائل الإعلام في عملية التنمية أن لوسائل الإعلام مجموعة من الوظائف والأدوار التي تؤديها في المجتمعات النامية وتتلخص فيما يلي:

❖ **وظيفة مراقبة البيئة:** دور هذه الوظيفة هو نشر ما يبشِّر المواطنون بالخير والأمل، وفي تجميل صورة ونمط أداء الحكومات، وهو الأمر الذي أدى مع مرور الوقت وتراكم الخبرة إلى إدراك الجماهير لهذه الحقائق، وإلى تراجع وفقدان مصداقيتها في وسائل الإعلام.

❖ **وظيفة تحليل الأحداث وتفسيرها:** تهتم بربط الأحداث والقضايا والسياسات والخطط والبرامج المطروحة بسياقات إنتاجها وبالظروف والعوامل التي أدت إليها، ولها

السياسات لتصبح داعمة لبيئة التغيير في المجتمع المحلي.

المدخل التكاملي في فهم تأثير وسائل الإعلام ودورها التنموي:

يستفيد هذا المدخل من أنماط الاتصال التي تقترحها النظريتان سواء نظرية نشر المستحدثات التي تطرح نموذج الاتصال في اتجاه واحد، أو نظرية الإعلام التشاركي التي تطرح نموذج الاتصال في اتجاهين، ويؤكد على استراتيجيات الاتصال والإعلام في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي.

يقسم هذا النموذج المداخل الاتصالية إلى توجّهين أساسيين:

✓ **الاتصال في اتجاه واحد:** هو الذي تتبلور أهدافه الرئيسية في الإعلام، والانتشار، وتصميم الحملات الإعلامية، ونشر المستحدثات.

✓ **الاتصال في اتجاهين:** حيث تكون العملية الاتصالية ومخرجات العملية التنموية تعتمد على الإبداع والنهائيات المفتوحة؛ لأنها تركز بشكل أساسي على استكشاف القضايا، وتوليد معرفة جديدة وحلول مبتكرة، فلا يقتصر دورها على نشر المعلومات.

وتضيف دراسة مهمة حول (الاتصال ودوره في العملية التنموية) أنَّ مفهوم عملية التنمية يرتبط إلى حدٍ كبير ليس فقط بالتحويلات ودرجة التغيير التي تطرأ على المجتمع وإنما ترتبط أيضًا بجوهر التطور في مضمون ومستوى وثقافة وسائل الإعلام، والرسائل الإعلامية التي تقدمها، حيث تعدُّ

التغيير والنهوض والارتقاء بالمجتمع ومؤسساته وهيئاته.

وفي هذه المرحلة الراهنة يتطلب من المعنيين بقضايا الإصلاح والتغيير، والمؤمنين بدور الصحافة ووسائل الإعلام وكافة القوى السياسية والاجتماعية، المشاركة في تحمل أعبائه، والعمل بصورة أفضل، ومن خلال مداخل تنموية متطورة وبديلة، لا تستهدف الصدام مع السلطة في الأساس، وإنما تستهدف خلق مناخ ملائم ومواتٍ للتغيير، وخلق رأي عام مساند لتوجيهات الإصلاح.

تطور الصحافة الاستقصائية ودورها في مواجهة الفساد:

ظهرت الصحافة الاستقصائية مع بداية تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع واتجاهها في التركيز والتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع.

وتستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل متسع في مجالات كشف الفساد في المجتمع وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التي لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى.

واتفقت كافة الأدبيات على أنه ليست هناك أي حدود زمنية ومكانية للاستقصاء، لا سيما إذا كان مهنيًا وقانونيًا، ويصب في خدمة الصالح العام، ولا يقوم على نوايا مبيتة، وعواطف شخصية، فعلى صعيد الزمن يمكن استقصاء الماضي والحاضر والمستقبل.

ويمكن للصحفي المستقصي استخدام كل الطرق المشروعة والأساليب التقنية الحديثة؛ لكشف الستار

أهمية دورها في خلق مجال عام مستنير ومتفاعل مع قضايا مجتمعية.

❖ وظيفة تشكيل رأي عام واعٍ ومستنير: هذه

الوظيفة تشكل قوة ضغط معنوية ملموسة ومنظمة، تتحرك وفق حسابات محددة وتجمعها رؤى مشتركة؛ لتحقيق أهداف معينة.

❖ وظيفة المشاركة في صياغة الهوية الثقافية

والحضارية للمجتمع: تتفق معظم الدراسات السوسيوقافية على أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية، وأن هذه الخصوصية تنبع في الأساس من حالة توافق جمعي بين أبناء هذا المجتمع حول عناصر ومقومات هذه الخصوصية، من تراث ثقافي مشترك، ومن منظومة قيم وتقاليد وأنساق وأعراف ومعايير سلوك مقبولة ومعترف بها من أغلبية المواطنين.

وأكدت الدراسات أن لوسائل الإعلام دورًا مهمًا في صياغة الهوية الثقافية والحضارية للشعوب والمجتمعات والحضارات المختلفة، وفي دعم هذه الهويات الحضارية والثقافية والحفاظ عليها.

الصحافة الاستقصائية ومنظور تنموي بديل.... لماذا الآن؟

تعد الصحافة الاستقصائية من منظورنا العلمي أحد أهم وسائل التغيير وأدواته، وأحد أهم وسائل الرقابة ونشر قيم الشفافية والنزاهة الحكومية وقيم المحاسبة وديمقراطية الإدارة ورشدها، وهي القيم والمتطلبات الأساسية التي لا بد أن تركز عليها أي محاولة حقيقية للإصلاح، وأي جهود وطنية تصبو إلى

- الخوف من العقوبة من قبل ذوي المصالح السياسية أو التجارية.
- التهديدات القائمة والمحتملة للسلامة الشخصية للصحفيين.
- ضيق وضغط الوقت أمام الصحفيين والإلحاح عليهم من قبل مؤسساتهم ورؤسائهم لإنهاء المهام الصحفية الاستقصائية المكلفين بها.
- عدم وجود الميزانية الكافية للسفر أو المصاريف اللازمة للعمل الاستقصائي.
- زيادة الأعباء الجسدية والضغط النفسية والجهد الضخم الذي يتطلبه هذا النمط من الصحافة مقارنة بغيره من الأشكال.

التحديات التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين في المجتمعات المختلفة:

بشكل عام يواجه الصحفيون الاستقصائيون كثيرًا من التحديات والعقبات في مختلف دول العالم، مع تباينات في درجة هذه التحديات، حسب درجة الحرية والتقدم والديمقراطية التي يحققها المجتمع. وسوف نبرز أهم ما يعاني منه صحفيو الأعمال الاستقصائية المتعمقة من متاعب جمة وهي كالتالي:

- الحاجة إلى المال والتفرغ
- ضعف القدرات المهنية للصحفي.
- ممارسة الضغوط على المحرر.
- تحريف الوقائع وصعوبة التصوير.
- متاعب من الزملاء أنفسهم.

عن الجرائم المختلفة، لا سيما وأن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تقدم خدمات فائقة في هذا المجال، يضاف إليها ما تقدمه الوسائل التقنية الحديثة كالبريد الإلكتروني والكاميرات الرقمية وآلات التسجيل والاتصال الحديث.

واقع الصحافة الاستقصائية في العالم العربي والتحديات التي تواجهها:

نتيجة لخطورة الدور الذي تلعبه الصحافة الاستقصائية في كشف الفساد ومواجهة الانحرافات وأشكال القصور السائدة في المجتمع ومؤسساته وهيئاته وأظلمته المختلفة، فمن الطبيعي أن هذا النمط من الصحافة سوف لا يلقى القبول أو الترحاب المتصور والمتوقع، وبخاصة من كل هؤلاء الذين يمارسون الفساد، أو يستفيدون من بقاءه، على خلاف الجمهور والرأي العام.

ومع كل ما تواجهه الصحافة الاستقصائية في كثير من المجتمعات، إلا أن هناك جملة من العقبات والتحديات التي تواجه الصحافة الاستقصائية وبخاصة في عالمنا العربي وهي على النحو التالي:

- وجود نقص شديد في المعلومات وصعوبة الحصول على الوثائق والبيانات والإحصاءات من مصادرها الرسمية.
- التضيق على الصحفيين الاستقصائيين من قبل السلطات، وأجهزة الأمن والإدارة ومطاردتهم وتهديدهم وتوقيفهم في كثير من الأحيان.
- معارضة أصحاب شركات الإعلام والمؤسسات الصحفية الخاصة لنشر القصص المثيرة للجدل خوفًا على مصالحهم ومكتسباتهم.

والمسؤولين وأداة للوصول إلى الحقيقة من مصدرها الأصلي، والوقوف على صدقها من كذبها، وتضخيمها من تحجيمها.

3- أداة تعمق فهم الحدث وتمثل في جوهرها نمط صحافة العمق، وهو مستقبل الصحافة الحية الناجحة المؤثرة مستقبلاً.

أولاً: مداخل عمل الصحافة الاستقصائية:

يرى الدكتور محمود علم الدين أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، أن هناك مجموعة من المداخل والأساليب التي يمكن للصحفيين الاستقصائيين تطبيقها والاستفادة منها في عملهم. وأهم هذه المداخل هي:

التجربة الميدانية	الملاحظة بالمشاركة
استقصاءات الرأي العام	مدخل الدراسة المنظمة للوثائق

ثانياً: خطوات ومراحل تخطيط العمل الصحفي الاستقصائي:

إذا أراد الصحفي الاستقصائي الوصول إلى مبتغاه وهدفه، يجب عليه أن يتتبع آلية معينة منهجية في البحث والتنقيب، وهي عبارة عن عدد من الأسئلة والخطوات التي يجب على الصحفي أن يلتزم بها للوصول إلى تحقيق استقصائي ناجح، وهي:

- ما هو الموضوع الرئيسي الذي سيتم التركيز عليه، ومعرفة الهدف منه، ووضع فرضيات معينة والانطلاق منها في عملية البحث والتنقيب. وجود رؤية مهنية حاكمة، ومعرفة القيم الأساسية التي ينبغي على الصحفي الالتزام بها في العمل.

الصحافة الاستقصائية مفهومها ومراحل تخطيطها ومتطلباتها:

الصحافة الاستقصائية تعني في أبسط مفاهيمها إزالة الستار عن المسائل التي أخفيت عمداً، إما عن طريق شخص ما، أو سلطة ما، أو أنها أخفيت عن طريق الخطأ، حيث يسهم التعرض لجميع الحقائق والقضايا المسكوت عنها ذات الصلة بالجمهور، بشكل حاسم في دعم حرية التعبير وحرية نشر المعلومات.

إنَّ جوهر الصحافة الاستقصائية هو ممارسة الوظيفة الرقابية التي تعدُّ من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الصحافة الحرة نيابة عن المواطنين، وحراسة المجتمع من إساءة استخدام السلطة.

وتعدُّ الرقابة أو الحراسة من الواجبات الرئيسية للصحفي، ويمثل الصحفي حارساً لبوابة البلاد، ويتطلب تحقيق ذلك، العمل في العمق ونشر القصص التي تعتمد على البحث والتنقيب والمقابلات، ويتطلب من الصحفيين الاستقصائيين قدرًا كبيرًا من القدرة على طرح الأسئلة.

وللصحافة الاستقصائية دور في خدمة قضايا المجتمع، وتتبع أهمية الصحافة الاستقصائية من الوظيفة التي تؤديها، فهي تعد:

1- جزءاً من العمل الرقابي التخصصي، الذي يمكن من صناعة رأي عام بين الجمهور وبخاصة إذا تبنى نتائجه بعض الجهات السياسية ووسائل الإعلام.

2- وبوابة مهمة لشروع أجهزة الدولة في فتح التحقيقات في جرائم المال والإدارة، وتشكل مركزاً مهماً لمعلومات المؤسسة، وقاعدة بياناتها الصحفية وهي كاشفة لجرائم وفضائح وفساد الساسة

- ما الأدلة التي تختبر صحة الفرضيات المطروحة ومصادرها ودرجة مصداقيتها.
- ما الطرق أو الآليات التي سوف يستخدمها الصحفي في الاستقصاء للوصول إلى المعلومات والبيانات من مصادرها الأصلية.
- تحليل الأدلة ودراساتها.
- ما العقوبات التي تحول دون نشر القضية.
- ما الطريقة المثلى لإيصال هذه المعلومات إلى الجمهور.

ثالثاً: قواعد الصحافة الاستقصائية:

التحقيق الاستقصائي في الصحافة المطبوعة والإلكترونية:

لا شك أنَّ هناك نقاطاً كثيرة في إنتاج أي مادة صحفية استقصائية سواء كان تحقيقاً استقصائياً يعرض في التلفزيون أو يذاع على الراديو أو ينشر في صحيفة أو في المواقع الإلكترونية، وأهم هذه النقاط البحث وتحديد التساؤل أو الفرضية وتحديد زاوية تناول وتحديد المصادر واختيار أساليب التقصي وكتابة النص.

الخطوات الأساسية لإجراء تحقيق استقصائي:

أولاً: الفكرة: يحصل الصحفي الاستقصائي على أفكاره من ملاحظاته اليومية.

ثانياً: جمع المعلومات حول الفكرة التي ينوي العمل عليها.

ثالثاً: اختبار الفكرة من حيث مواطن الضعف والقوة فيها.

رابعاً: صياغة الفرضية أو التساؤل الرئيسي للقصة.

خامساً: تقسيم الفرضية؛ لإتاحة اختبار كل كلمة في الفرضية على حدة.

تقوم الصحافة الاستقصائية في جوهرها على مجموعة من الأسس والقواعد، التي تحكم مدى قدرتها على النجاح في تحقيق أهدافها من عدمه، أهم هذه القواعد والمعايير والمبادئ هي:

- ✓ انتقاء الأخبار التي تستحق التقصي حولها، والانطلاق من خبر حقيقي، بعيداً عن الخداع والاكاذيب والقصص المزعومة.
- ✓ يتعين على الصحفي الاستقصائي أن تكون عيناه وأذناه مفتوحتين دوماً.
- ✓ جمع الحقائق المخفية والمسكوت عنها، ذات الصلة بموضوع الاستقصاء والتأكد من صحتها ومصادقيتها.
- ✓ ربط الحقائق بعضها ببعض، والتأكد من أنها تشكل معاً أمراً ذا قيمة ومعنى.
- ✓ ضرورة التحقق من الوقائع والمعلومات، والتأكد من صحتها.
- ✓ يجب الحفاظ على سرية المصادر وحمايتها ما دام ذلك ممكناً.

❖ **المباشر:** يمكن كتابة التحقيق بشكل مباشر مثل أي قصة إخبارية بشرط أن يكون الموضوع مشوقاً بدرجة كافية.

❖ **المؤثر:** هذا الأسلوب يجذب انتباه القارئ من بداية الموضوع فهو يركز في نقطة مؤثرة في المقدمة.

❖ **المتأخر:** عند اتباع هذا الأسلوب يؤجل الصحفي الجزء بالغ التأثير في الموضوع إلى فقرة متأخرة في التحقيق، لكن لا تؤخرها كثيراً.

❖ **التاريخي:** يستخدم هذا الأسلوب حادثة تاريخية للبدء بسرد القصة.

❖ **الروائي:** هذا الأسلوب يروي قصة حسب التسلسل التاريخي لأحداثها من البداية. وهو أسلوب يمكنه جذب القارئ لكن على الراوي أن يسارع بالوصول إلى النقطة التي ستجذب انتباه القارئ.

❖ **خفيف الظل:** الكتابة بخفة ظل ليست سهلة لكنها قد تنجح إذا استخدمت بشكل محدود في الفقرة الأولى.

❖ **الأسلوب المعتمد على المقارقات:** هذا الأسلوب مفيد عند كتابة تحقيق عن شخصية. اجتذب القارئ عن طريق رواية شيء من ماضي الشخصية.

❖ **الأسلوب الوصفي:** ارسم صورته ثم ادخل في موضوعها.

❖ **الخبر التحقيقي المتقصي للحقائق:** عادة هذا النوع يدفع البعض بأن أي خبر صحفي هو عمل يرمي إلى التقصي عن الحقائق؛ لأن

سادساً: أساليب التقصي، بالاستعانة بالمصادر المتعلقة بموضوعه.

سابعاً: تحليل وتنظيم المادة، والتثبت من صحتها وأهميتها.

ثامناً: سرد القصة.

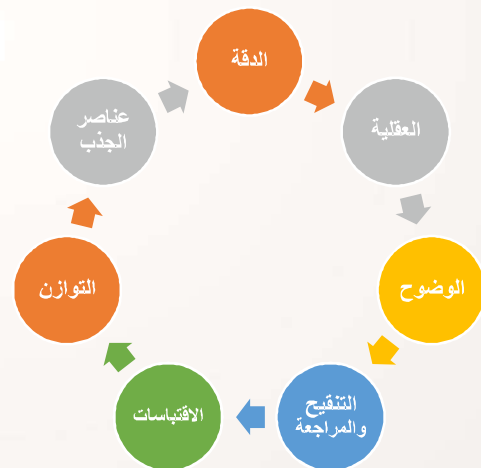
تاسعاً: المراجعة.

عاشراً: النشر.

الحادي عشر: المتابعة.

القيم والمعايير المهنية التي تحكم الصحفي عند كتابة التحقيق:

هناك معايير أساسية ومجموعة من القيم والاعتبارات الأخلاقية التي تحكم الصحفي عند كتابة القصة النهائية في التحقيقات. وهي على النحو الآتي:



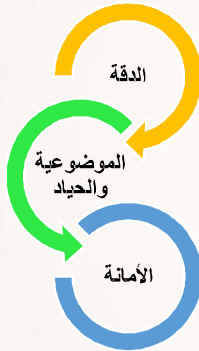
الأساليب والقوالب الشائعة في كتابة التحقيق:

بعض الجوانب والمعايير المتعلقة بكتابة هذه النوعية من التحقيقات وطريقة عرضها وهي:

- ❖ جمع المعلومات من مصادرها المختلفة.
- ❖ معالجة المعلومات وتصنيفها وتوثيقها.
- ❖ التفسير والتحليل المتعلق لكل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها.
- ❖ الشرح من خلال ربط الأحداث والقضايا بسياقها والعوامل التي أدت إليها.

الضوابط والمعايير الأخلاقية المنظمة للعمل الصحفي الاستقصائي:

يتفق الصحفيون على عناصر رئيسية ويعدّها الغالبية نقلاً جيداً ومسؤولاً للأخبار، والبحث عن الحقيقة قدر المستطاع في ظل الظروف السائدة والمبادئ الإرشادية الرئيسية القليلة وهي:



والمؤسسات الصحفية في كل بلد لها ميثاق عمل خاص يختلف في بعض التفاصيل حسب الظروف والعادات المحلية، وأغلبها تتفق في النقاط الأساسية التالية:

- ❑ لا تلفق أو تسرق خبراً.
- ❑ لا تأخذ رشوة.
- ❑ قاوم باستمرار مطالب من تجري معهم مقابلات بأن يوافقوا على قصتك الإخبارية قبل نشرها.

الصحفي الجيد يبحث دائماً عن الحقيقة أو أفضل صورها.

خطوات ومراحل التحقيق الاستقصائي التلفزيوني:

لا شك في أن خطوات ومراحل تخطيط التحقيقات الاستقصائية وتنفيذها تكاد تكون واحدة في كل الوسائل الإعلامية، إلا أن جوهر الاختلافات السائدة بين هذه الوسائل، نتيجة لطبيعتها الخاصة ونمطها قد تفرض في المقابل اختلافات في بعض مراحل وخطوات تخطيط التحقيقات الاستقصائية وتنفيذها.

وهناك رؤى وتصورات لخطوات ومراحل التقرير الاستقصائي التلفزيوني من واقع الممارسة المهنية والخبرة العملية، وهي على النحو التالي:

- تحديد الفكرة.
- بدء البحث المبدئي.
- تحديد الفرضية أو التساؤل.
- تحديد المصادر.
- اختيار أساليب التقصي الأخرى.
- تحليل وتنظيم المادة.
- كتابة الإسكربت.
- التصوير.
- مراجعة الصور ومراجعة الإسكربت.
- المونتاج.

كتابة القصة الاستقصائية التلفزيونية:

تمر عملية كتابة التحقيقات الاستقصائية التلفزيونية بمجموعة من المراحل والخطوات المهمة التي تؤدي في النهاية إلى خروج هذه التحقيقات الى النور بشكل أكثر مهنية واحترافية. وسوف نتطرق إلى

وأسلوب إدارته ومدى تمتع الإعلاميين بالحرية في عملهم.

وبصفة عامة فإن النظم الصحفية والإعلامية في العالم قد تراوحت ما بين خمسة نظم رئيسية هي:

1- النظام الصحفي الشمولي أو ما يسمى النظرية السلطوية.

2- النظام الصحفي الشيوعي.

3- النظام الصحفي الليبرالي الرأسمالي (نظرية الحرية).

4- نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

5- نظرية المشاركة الديمقراطية.

ثانيًا: مفهوم التنظيم الذاتي للإعلاميين:

في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي اعترفت المجتمعات والباحثون بأن الصحافة والإعلام مهن متكاملة وينطبق عليها التعريف السائد علميًا لوصف المهنة. وعرف (لويس هودجز) المهنة بأنها: وظائف محددة تقوم بها طبقة صغيرة لها سمات خاصة تميزها عن أن تكون مجرد تجارة أو عمل ولها وظائف ثابتة تقدم امتيازات والتزامات ووضعًا لأصحابها ويشترط أن تكون للمهنة تنظيم ذاتي وأن يقوم المنتمون إلى هذه المهنة بتحديد معاييرهم الأخلاقية.

ثالثًا: التنظيم الذاتي ضرورة إنسانية:

يرتبط التنظيم الذاتي للإعلاميين بحزمة من الحقوق الإنسانية المقررة في مواثيق حقوق الإنسان منها:

✗ كن حذرًا فيما يتعلق بكرم الضيافة.

✗ لا تكشف عن مصادرك.

✗ أقصِ آراءك السياسية عن تقاريرك.

السلامة المهنية خيار ضروري.. وليست رفاهية:

سلامتك هي أهم شيء، وليست هناك قصة إخبارية أيًا كانت تستحق المخاطرة بالحياة أو الإصابة. وإذا حوصرت وسط أعمال عنف في شارع فإن الاستفادة منك كمراسل صحفي تكون محدودة للغاية. وهناك بعض القواعد الأساسية التي يتعين أن تتبعها صحفي للتغطية أثناء الحروب، وتتمثل أبرزها في:

- قِيمِ المخاطر وقرر ما إذا كان الخبر يستحق المخاطرة.

- تعلم الإسعافات الأولية وبخاصة كيفية وقف النزيف.

- لا تحمل سلاحًا أو تسافر مع صحفي يحمل سلاحًا.

- لا تصف نفسك بأي شيء سوى أنك صحفي.

- إذا كنت تعمل على جبهتي صراع، لا تعط طرفًا معلومات عن العمليات العسكرية للطرف الآخر.

- لا تحمل خرائط عليها أي علامات قد توحى بأنك تقوم بأعمال تجسس.

التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام وأهم المعايير

والضوابط الأخلاقية التي تحكم أداؤها:

أولًا: أخلاقيات الإعلام في النظم الصحفية والإعلامية المختلفة:

أشارت دراسات إعلامية إلى أن طبيعة النظام السياسي في الدولة قد أثرت بقوة في طبيعة الإعلام

بآخر على الإعلاميين العاملين في البيئة الإلكترونية الجديدة.

وإن البيئة الجديدة تضيء بعض المتطلبات التي يجب النص عليها كحقوق للإعلاميين من بينها:

- ❖ الحق في الحفاظ على سرية معلوماتهم.
- ❖ الحق في حماية أجهزتهم ووسائلهم الإلكترونية من التنصت والاختراق.
- ❖ الحق في الحصول على مزايا لحماية بياناتهم ومعلوماتهم ومصادرهم.

❖ الحق في الوصول المباشر إلى مصادرهم ووسائلهم الإعلامية بدون عوائق.

❖ الحق في استنباط واستخدام طرق جديدة في التواصل مع جمهورهم ومع مصادرهم ووسائلهم الإعلامية الإلكترونية وغير الإلكترونية.

- ❖ الحق في العمل على أجهزة متطورة وحديثة.
- ❖ الحق في الحصول على ما يعرف ببديل تكنولوجيا لتطوير مهاراتهم الرقمية.
- ❖ الحق في إرسال معلوماتهم واستقبالها وتخزينها واسترجاعها.

واجبات الإعلاميين في البيئة الإلكترونية الجديدة:
الإعلاميون العاملون في المؤسسات الإعلامية التقليدية والتي لها مواقع إلكترونية ينتمون مهنيًا إلى هذه المؤسسات أكثر من الانتماء للكيانات الإلكترونية، ومن ثم لا يزالون يستندون في التزاماتهم المهنية إلى البيئة الإعلامية التقليدية وليس الإلكترونية، وعلى الرغم من تغير طبيعة هذه الالتزامات والتي من بينها ضرورة الدفاع عن حرية التعبير الإلكتروني، والحق في الممارسة

الحق في المعرفة والحصول على المعلومات وتداولها وامتلاك الوسائل الإعلامية.

الحق في المشاركة الاجتماعية والسياسية وتكوين التنظيمات.

الحق في العمل الذي يحقق العائد المادي والمعنوي المناسب.

الحق في التنمية المستدامة وهو حق جديد أضيف إلى الحقوق الإنسانية عام ١٩٩٨م

رابعًا: أشكال التنظيم الذاتي للإعلاميين:

تبلور أشكال التنظيم الذاتي للإعلاميين في معظم دول العالم في أربعة أشكال مستقرة هي:



وهذه الأشكال التنظيمية الذاتية لا تلزم إلا أصحابها وتكون بمثابة قانون أخلاقي وسلوكي خاص لمن وضعوها وتأخذ قوتها التنفيذية من خلال التزام أخلاقي معنوي بالأساس يتطور إلى التزام مادي إذا ارتبط بصياغة إجرائية تنفذها جهة مقننة لها سلطة اتخاذ قرارات تحدد الثواب والعقاب على الملتزمين بوثيقة التنظيم الذاتي.

الضوابط الأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد:

يرى الأستاذ الدكتور شريف درويش اللبان أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، أن مجمل الحقوق التي يتمتع بها أو يطالب بها الإعلاميون في البيئة التقليدية، تنطبق بشكل أو

أقرب إلى ممارسة الحرية الكاملة في البث منه إلى النشر، فالمفهوم الواسع للنشر عبر الإنترنت يجعل انطباق المدلول الموسع للنشر في قانون العقوبات متوافقاً معه.

المشكلة هي أن التشريعات التي تنظم التعبير عن الرأي عبر الإنترنت محدودة للغاية، وأن المشرع يعتمد اعتماداً كلياً على نصوص قانون العقوبات وهي أكثر غلظة وغموضاً وعمومية في مفرداتها.

حقوق المؤلف والملكية الفكرية:

تجدر الإشارة إلى أن ثمة مجموعة من الضوابط والأخلاقيات التي تتصل بحقوق حماية الملكية الفكرية للمؤلفين والمبدعين والمخترعين والكتّاب والمصممين، حيث أصبحت السرقات ظاهرة واسعة الانتشار، وباتت تهدد المجتمع والأفراد في حقوقهم ونتاج أفكارهم، وأصبحت التكنولوجيا المتقدمة تتيح الآن وبسهولة فرص انتحال مصنفات الغير دون ترخيص منهم، الأمر الذي يتطلب مراجعة قوانين حقوق المؤلف لمواجهة ظاهرة تقليد وتزوير المصنفات الفنية وانتشار قرصنة النشر والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

المهنية الإعلامية الإلكترونية ، وعدم التعدي على حقوق المواقع الأخرى، أو تعطيلها عن أداء عملها، والحرص على تنقية المهنة ممن لا يحترمون ضوابطها الأخلاقية وعدم الربط بمواقعهم، وعدم استغلال المميزات التي توفرها تكنولوجيا البيئة الإلكترونية في الانتقاص من حقوق الآخرين أو مضايقتهم، أو إزعاجهم أو التعدي على ممتلكاتهم أو خصوصياتهم وتجنب صراع المصالح سواء بين الأعمال الخاصة والعمل الإلكتروني الإعلامي، وعدم استغلال الإمكانات الخاصة بالمؤسسات الإعلامية التقليدية في تصميم مواقع إعلامية خاصة.

التشريعات المنظمة لحرية النشر وحرية الرأي والتعبير على الإنترنت:

إنَّ النشر عبر الإنترنت ليس هو النشر في العالم المادي، حيث يتميز النشر في العالم الافتراضي بخاصية الحرية المطلقة غير المقيدة بإجراءات.

فالنشر عبر الإنترنت إنما هو أقرب إلى البث منه إلى النشر المتعارف عليه... إذ إن إجراءات النشر عبر الإنترنت لا يتطلب فيها اتخاذ الإجراءات التي يتطلبها القانون للنشر بالمعنى الضيق في العالم المادي، ولا يستدعي النشر عبر الإنترنت لزوم اتخاذ إجراءات إيداع المصنف كما هو مقرر في العالم المادي، كما أنه لا يلزم أن يكون النشر محاطاً بضمانات النظام العام والآداب... إلخ، ويستطيع أي شخص إنشاء صحيفة عبر الإنترنت دون لزوم اتخاذ الإجراءات القانونية التي يتطلبها القانون لنشر صحيفة في العالم المادي، وفي هذه الحالة سوف يكون بعيداً عن المساءلة ما دامت الصحيفة رقمية. فالنشر عبر الإنترنت إنما هو